نشرة صندوق النقد الدولي

قال السيد ستراوس-كان إن نموذج النمو القديم حيث يقوم قطاع الأسر في الولايات المتحدة وغيرها بمهمة دفع النمو العالمي عن طريق الاستهلاك هو نموذج لم يعد له وجود. (الصورة: Frances Roberts/Newscom)

الأزمة المالية العالمية

مدير عام صندوق النقد الدولي: الاقتصاد العالمي لا يزال أقرب إلى السكون

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩

- الأوضاع المالية تحسنت، لكنها لا تزال بعيدة عن النمط الطبيعي
- تنفيذ استراتيجيات الخروج ينبغي أن ينتظر إلى يتحقق الاستقرار المالي وينتعش الطلب الخاص
- حتى يتحقق النمو العالمي المستمر، يحتاج الاقتصاد العالمي إلى قاطرة جديدة

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، اليوم في لندن بأن الاقتصاد العالمي لا يزال أقرب ما يكون إلى السكون ــ فهو مستقر ويتحسن، لكنه لا يزال عرضة لمخاطر كبيرة.

وقال السيد ستراوس-كان متحدثا أمام مؤتمر اتحاد الصناعات البريطانية السنوي إن مناطق الاقتصادات المتقدمة الكبرى لا تزال هشة على وجه الخصوص، ولا تزال تعتمد على الدعم الذي تقدمه السياسات الراهنة. وأضاف أن الأوضاع المالية قد تحسنت لكنها لا تزال بعيدة عن النمط الطبيعي.

وقال المدير العام في كلمته أمام مؤتمر لأصحاب الأعمال من القطاع الخاص في المملكة المتحدة: "هناك بوادر تشير إلى عودة الثقة، لكن الأجهزة المصرفية في كثير من الاقتصادات المتقدمة لا تزال تفتقر إلى رأس المال الكافي وتثقل كاهلها الأصول الرديئة الموروثة والقروض المتعثرة التي تزداد يوما بعد يوم." وأضاف: "وبالنسبة لقطاع الأُسر، سيتأثر الاستهلاك لفترة قادمة بضعف المراكز المالية وارتفاع معدلات البطالة، كما أن عجز الموازنات العامة الكبير يضيف إلى مواطن الضعف القائمة."

وفي نفس السياق أشار سيادته إلى أنه من السابق لأوانه وقف تطبيق السياسات التيسيرية الراهنة في مجال المالية العامة والمجال النقدي وعلى مستوى القطاع المالي، قائلا إنه ينبغي الانتظار إلى أن يصل الطلب الخاص إلى حالة الانتعاش المستمر وتظهر إشارات واضحة تؤكد وجود استقرار مالي عميق الجذور.

وقال سيادته أيضا إن "الخروج من هذه المرحلة على نحو سابق لأوانه سوف يقتل التعافي الوليد، والخروج المتأخر يزرع بذور الأزمة القادمة. وأضاف موضحا: "نحن نوصي بالتزام أعلى درجات الحذر، لأن التسرع في الخروج من هذه المرحلة ينطوي على تكلفة تفوق ما ينطوي عليه التأخر في الخروج منها."

وشدد المدير العام على ضرورة أن تختلف استراتيجيات الخروج حسب اختلاف وتيرة التعافي بين بلد وآخر، وأن تكون خطط ضبط أوضاع المالية العامة على رأس الأولويات، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.

ومن الاستراتيجيات المرتبطة باستراتيجيات الخروج كيفية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة. وفي هذا الخصوص قال السيد ستراوس–كان: "ينبغي أن يكون رفع سعر الصرف هو إجراء السياسة الرئيسي في كثير من البلدان. ومن الأدوات الأخرى تخفيض أسعار الفائدة وبناء الاحتياطيات وتشديد سياسة المالية العامة واتخاذ تدابير احترازية في القطاع المالي. ويمكن أن تكون ضوابط رأس المال جزءا من مجموعة التدابير المتخذة." وأضاف: "لكن علينا أن ندرك أن لكل الأدوات عيوبا. وعلينا أن نكون عمليين."

نموذج النمو القديم لم يعد له وجود

وعن مصادر النمو في المستقبل، قال السيد ستراوس–كان إن النموذج القديم حيث يقوم قطاع الأُسر في الولايات المتحدة وغيرها بمهمة دفع النمو العالمي عن طريق الاستهلاك هو نموذج لم يعد له وجود ــ أو أنه يلفظ آخر أنفاسه على الأقل.

وقال المدير العام أيضا: " إذا أردنا الحفاظ على النمو العالمي المستمر، ينبغي أن يبادر طرف آخر بملء هذا الفراغ. وأول المرشحين لهذا الدور هي بلدان الفائض"، مشيرا إلى الصين وغيرها من الاقتصادات الآسيوية الصاعدة التي بدأت تتحول من الصادرات إلى الطلب المحلي بدعم من سياسة المالية العامة التوسعية.

وفي هذا الصدد أضاف: "لكن أمامها طريقا لا يزال عليها اجتيازه." "فهذا التحول يمكن أن يدعمه إنشاء نظم أقوى للضمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، إلى جانب الإصلاحات الداعمة لفرص الحصول على الائتمان. وينبغي أن تتضمن هذه الطائفة من الإجراءات رفع سعر العملة الصينية وبعض العملات الآسيوية الأخرى."

وفي معرض الإشارة إلى مسؤولية القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة عن هبوط الاقتصاد العالمي بأسره، دعا السيد ستراوس–كان إلى التقدم في إجراء إصلاحات تجعل القطاع المالي أكثر أمانا واستقرارا دون تثبيط الابتكارات المالية.

تطبيق أفضل للقواعد

وعن تطبيق القواعد قال المدير العام: "إضافة إلى تحسين القواعد، فإننا نحتاج إلى تحسين تطبيقها ــ وهو ما يعني تعزيز الرقابة وتحسين القدرات الرقابية." وأضاف: "يجب أن تكون القواعد التنظيمية الجديدة أكثر كفاءة في تجنب السيطرة والتراخي. وهذا درس آخر نستخلصه من الأزمة."

وعن معالجة إدارة المخاطر في القطاع المالي قال المدير العام إنه من الضروري فك الارتباط القائم بين السلوك المخاطِر وعنصر المكافأة. وأضاف: "في هذا السياق، طلبت إلينا مجموعة العشرين أن ننظر في ضرائب القطاع المالي. وهناك عدة طرق لتناول هذه الضرائب، وسوف نبحثها من مختلف الزوايا وننظر في كل الاقتراحات."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.